AMERICAN JOURNALS
Open Access, Peer Reviewed Journals

American Journal of Research in Humanities and Social Sciences
ISSN (E): 2832-8019 Volume 29, | October - 2024

SEPARATION OF SYNONYMS IN GRAMMAR

Suhad Sabah Abdul Qader
Teacher at Al-Mutafawqeen Secondary School for Boys
Ministry of Education Specialization: Arabic Language/Language
Suhadsuhad12@gmail.com

A B S T R A C T

This research aims to study the topic of "Separation of Collocations in Arabic Grammar", by shedding light on the grammatical phenomenon related to the separation of collocated pairs in the Arabic language, such as the verb and the subject, the noun and the complement, and other collocates. The research deals with the concept of separation and its types from the grammatical and rhetorical aspects, and reviews the cases in which separation is permitted and others in which it is prohibited, with a focus on the rhetorical and grammatical implications that result from that. The descriptive analytical approach was adopted in reviewing grammatical examples from the Arab heritage, explaining how separation contributes to improving the linguistic structure and accurate expression. The research highlights the importance of taking into account grammatical and rhetorical rules in determining the appropriate type of separation, and its impact on the intended meanings.

The results show that separation in the Arabic language depends on the type of collocates and the type of separator, which enhances understanding of the relationship between linguistic structures and meanings. The study recommends further research in this field to develop a methodology for analyzing linguistic structures in the Arabic language.

K E Y W O R D S

Separation, collocates, separation of collocates, grammar

Introduction

مستخلص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع "الفصل بين المتلازمات في النحو العربي"، وذلك من خلال تسليط الضوء على الظاهرة النحوية المتعلقة بفصل الأزواج المتلازمة في اللغة العربية، مثل الفعل والفاعل، والمضاف والمضاف إليه، وغيرها من المتلازمات. يتناول البحث مفهوم الفصل

وأنواعه من الناحيتين النحوية والبلاغية، ويستعرض الحالات التي يُسمح فيها بالفصل وأخرى التي يُمنع فيها، مع التركيز على الدلالات البلاغية والنحوية التي تنتج عن ذلك.

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في استعراض أمثلة نحوية من التراث العربي، مع توضيح كيف يسهم الفصل في تحسين البنية اللغوية والتعبير الدقيق. يُبرز البحث أهمية مراعاة القواعد النحوية والبلاغية في تحديد نوع الفصل المناسب، وتأثيره على المعاني المقصودة.

تظهر النتائج أن الفصل في اللغة العربية يعتمد على نوع المتلازمين ونوع الفاصل، مما يُعزز فهم العلاقة بين الهياكل اللغوية والمعاني. وتوصي الدراسة بمزيد من الأبحاث في هذا المجال لتطوير منهجية تحليل التراكيب اللغوية في اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: الفصل، المتلازمات، الفصل المتلازمات ، النحو

مقدمة:

الحمد لله الذي ألهم الإنسان المعرفة التي لم يكن يعلمها، وأنزل كتابه الكريم ليكون هدىً وبيانًا للناس. أصلي وأسلم على خير خلقه، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الكرام، الذين ساروا على دربهم واتبعوا هديهم، إلى يوم الدين. وبعد،

إن التلازم بين الأزواج النحوية يُعتبر الأساس، والفصل بينهما يُعتبر فرعًا يستمد وجوده من الأصل. في بعض الأحيان، يظهر التسامح من قبل النحاة في القيام بالفصل بينهما بشكل ضروري، إذ يُشكل اللجوء إلى الفصل في بعض الحالات متطلبًا تركيبيًا. يتعلق ذلك بالجمل التي تتألف منها النصوص، حيث لا تقتصر على أزواج متلازمة فقط، بل تشمل بعض الكلمات والتراكيب الأخرى التي تسهم في نقل المعنى المرغوب.

على سبيل المثال، الفعل والفاعل يُعتبران متلازمين، وقد يتداخل عليهما الظروف والأماكن والأشخاص، فضلاً عن الصفة والوصف، مما يؤثر على المعاني التي يحملونها. في بعض الأحيان، يقوم النحاة بالفصل بين هذين المتلازمين وقد يتقدم أحدهما أو يتأخر عن الآخر، بهدف تحقيق أهداف دلالية وتركيبية وبلاغية محددة. وفي بعض الحالات، قد يكون الفصل جائزًا لتحقيق دقة أكبر في البنية اللغوية والتعبير، بينما يُعتبر في حالات أخرى غير

محبذٍ للمحافظة على سلامة التركيب. وكل ذلك يرتبط بنوع المتلازمين والسياق اللغوي الخاص بهم، فضلاً عن نوع الفاصل الذي يُستخدم للتمييز بينهما.

أسباب اختيار الموضوع:

1- السعي لربط بين علمي النحو والمعاني، إذ تتمحور دراسة التراكيب وتحليلها ضمن اهتمامات علم النحو، في حين تندرج دراسة المعاني ضمن خبر وإنشاء وإثبات ونفي ضمن اهتمامات علم المعاني.

2- تسليط الضوء على الخصائص التركيبية للغة العربية، ويتم ذلك من خلال استنباط القرائن التي توجه الانتباه نحو المعاني المقصودة، داخل الهيكل النحوي.

مصادر الدراسة:

من خلال استعراض كتب النحو والدلالة، والتي تُوضح بشكل مفصل في مصادر ومراجع الدراسة، يمكننا فهم أكثر تفاصيل العلاقة بين النحو والمعاني. يتيح هذا الاستعراض إلقاء نظرة على كيفية تحليل التراكيب اللغوية وفحصها من قِبَل علم النحو، وكذلك كيف يمكن لهذا التحليل أن يساهم في استنباط المعاني وفهمها.

منهج الدراسة:

باستنادها إلى كتب النحو والدلالة، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وصف الظواهر اللغوية وتحليل التراكيب النحوية في اللغة العربية، مع التركيز على التدقيق في المعاني المرتبطة بتلك التراكيب، وتعتمد على منهج وصفي مع الاستفادة من الدلالة لتفسير السياقات وفهم المعاني الدقيقة.

مفهوم الفصل:

أولا: الفصل في اللغة:

الفصل هو العائق الفاصل بين شيئين؛ حيث يُقدم كحاجز يفصل ويفصل بينهما، وعند قطعه يحدث الانفصال. يُستخدم المصطلح للدلالة على الفارق أو الحاجز بين مكونين، ويُستخدم أيضًا في السياق القانوني للدلالة على الحكم أو الحكم بين الحق والباطل، حيث يشير إلى الحكم الفاصل الذي يُقرر في النزاع بينهما [1]

---

(1) انظر ابن منظور صـ 273

ومجد الدين محمد ت 817هـ ،صـ29.

إن الفصل يُعبر عن الفارق والتمييز بين الأشياء، حيث يُستخدم للدلالة على التفاوت والتمييز بينها. يُعبّر عن الفارق بين الحق والباطل في السياق القانوني، ويشير أيضًا إلى المسافة أو الحاجز الذي يفصل بين الأشياء. في السياق الطبي، يُشير الفصل إلى الموضع الذي يحتوي على المفصل بين العظام، ويُستخدم أيضًا للإشارة إلى الجزء الذي يفصل بين كل فصلين.[1]

ثانياً: الفصل في الاصطلاح:

على الرغم من وفرة استخدام مصطلح الفصل في النحو، إلا أنه لم يتم تحديد مفهومه بوضوح أو استعراض أبعاده من قبل العلماء النحويين. كما أشار أبو المكارم إلى عدم وجود تحديد واضح لمضمونه وعدم إلقاء الضوء على أبعاده، وهو يشير إلى أن النحويين لم يقوموا بتوضيح هذا المفهوم أو الكشف عن العلاقة بينه وبين اصطلاح الاعتراض.[2]

أعتقد أن الفصل لا يحتاج إلى تعريف رسمي؛ إذ يعتبر مصطلحًا واضحًا ومألوفًا في ميدان النحو، وذلك بناءً على استعماله الشائع في الكتب النحوية. يظهر الفصل عند وضع لفظ بين لفظين آخرين في الجملة، حيث يكون هذا اللفظ الوسيط عاملًا يفصل بين المتلازمين أو يُظهر أية صورة من صور التضام.[3]

أبو المكارم قد عرف مصطلح 'الفصل' بقوله: 'فمن الملحوظ أن لفظ (الفصل) يستخدم في البحث النحوي في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزأي الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحد جزءي الجملة عملا وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى.[4]

(1) إبراهيم أنيس وآخرون، صـ 687. وأبو منصور محمد ، صـ 2794.
(2) انظر: علي أبو المكارم صـ338.
(3) انظر: تمام حسان، صـ 118.
(4) انظر: أبو المكارم، صـ 339.

ومما سبق أعتبر أن الفصل يتجلى في وجود فاصل يُقَدِّم بين المتلازمين. ينبغي أن يكون هذا الفاصل مفردًا وليس جملة، حيث تعتبر الجملة بمثابة نوع من أنواع الاعتراض الذي يُعَدُّ في جوهره فصلًا. ورغم اختلاف التسميات، قد يكون الفاصل شبه جملة، مثل الجار والمجرور، وهذا النوع من الفواصل يُعتبر حرًّا ويُسمح باستخدامه للفصل بين معظم الأزواج النحوية. بمعنى آخر، يُظهر الفصل وجود فاصل من أي نوع يُقدِّم بين الأزواج المتلازمة.

أنواع الفصل:

ويُمَيِّز الفصل إلى نوعين، فالفصل بالمعنى النحوي والفصل بالمعنى البلاغي. ويعتبر البعض أنه كان من المستحسن استخدام لفظ "الفصل" لأحد الفريقين واستخدام لفظٍ آخر للفريق الآخر، بهدف تجنب الالتباس في التفاهم.[1]

ويتباين مفهوم الفصل النحوي عن مفهوم الفصل البلاغي، حيث ربط البلاغيون بين الفصل والوصل. قالوا: "الوصل والفصل"، واستعانوا بهذا المصطلح – أي الفصل البلاغي – لترك بعض الجمل مرتبطة ببعضها بواسطة الحروف.[2]

للجمل حقٌّ عندما تترادف، ويمكن لبعضها أن يتبع بعضًا عبر استخدام الواو للتواصل على نسق واحد، وهو الوصل. ومع ذلك، قد يواجه بعض الحالات التي تستدعي ترك الواو، وفي هذه الحالة يُطلق على ذلك مصطلح "فصل"، وعدم الربط بالواو بين الجمل المترادفة يُعرف بالفصل في البلاغة، وهو يختلف عن المفهوم النحوي للفصل.[3]

وفقًا لمعرفتي، يتبين أنه حتى الآن لم يقدم النحاة كتابًا مستقلًا يتناول موضوع الفصل ويوضح أبعاده وملامحه. قد ذكروا بعض ما يجوز فيه الفصل وما يمتنع منه خلال معالجتهم للأبواب النحوية، باستثناء بعض التفصيلات التي تطرق إليها ابن جني في كتابه "الفروق والفصول".

(1) انظر: تمام حسان ، صـ 109.
(2) انظر: الجرجاني، صـ 119.
(3) انظر: السيد أحمد، صـ 130.

وقد أشار ابن جني إلى الفروق بين المضاف والمضاف إليه، وبين الفعل والفاعل بالأجنبي، مؤكدًا على قبح الفصل بينهما في الجملة، خاصةً حينما يزداد الاتصال بين الجزئين، حيث يكون الفصل بينهما غير محبذ[1]

سيبويه قد عرض قضية الفصل بين "كم" في الخبر وتمييزها، حيث أشار إلى أنه إذا قمت بفصل "كم" بشيء بينها وبين الاسم، فيجب عليك تحميل ذلك الشيء بلغة الذين يجعلونها مثل الاسم المنون. يبرز وجود الفصل بين الجار والمجرور كمثال، حيث يعتبر سيبويه أن الفصل في هذه الحالة يجعلهما يبدوان ككلمة واحدة، ويتحدث عن شدة اتصال "كم" بمجرورها، ويشبههما بالجار والمجرور، مشيرًا إلى أن الفصل قد يكون غير محبذ في هذا السياق.[2]

ابن السراج يعتبر كره الفصل بين العامل والمعمول فيه عندما يكون الفاصل معمولًا به بما ليس منه، كما في قولك: "كانت زيدا الحمى تأخذه". في هذا المثال، يعتبر الفصل بين العامل "كانت" والمعمول "الحمى" بواسطة "زيدا" (الذي هو مفعول الفعل) مكروهًا، لأن "زيدا" هو معمول الفعل ويعتبر أجنبيًا في هذا السياق، مما يجعل الفصل بينهما غير مرغوب. [3]

ابن هشام الأنصاري أجاز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والمجرور، ومنع الفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور. على سبيل المثال، لا يجوز قول "ما زيدا أحسن" أو "بزيد أحسن". وقد أشار إلى أن الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل جائز، كما في قولهم: "ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب."[4]

---

(1)انظر: أبو الفتح عثمان بن جني، صـ390.
(2) انظر: سيبويه، صـ 146.
(3)انظر: أبو بكر السراج البغدادي ، صـ 129-128.
(4) انظر: ابن هشام الأنصاري، صـ 236.

نوع الفاصل:

في كتاب "ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي"، الذي عاش في القرن الثاني الهجري (توفي عام 175 هـ)، ذهب الفراهيدي إلى تحديد مفهوم التلازم والتعبير عنه بوسائل لغوية. وفي هذا السياق، أوضح الفراهيدي مفهوم "اللزوم" قائلاً إن "اللزوم" هو مصطلح معروف، والفعل المتصل به يعني "لزم" أو "يلزم"، والفاعل المرتبط به يكون "لزم"، والمفعول به يكون "ملزم". وقد أورد مثالًا من القرآن الكريم لتوضيح استخدام هذا المصطلح.

وتحدث أيضًا عن تأويل قوله تعالى: "قل ما يعبأ بكم ربي لولا دعاؤكم فقد كذبتم فسوف يكون لزاما" [الفرقان/77]. وفي هذا السياق، قيل إن "اللزام" هو يوم القيامة، وقيل أنه يشير إلى يوم بدر.

وفي الوصف الأخير، والذي يظهر في نهاية النص، يُشير الفراهيدي إلى معنى آخر لكلمة "لزام" حيث يُشبه الملزم بخشبتين مشدودتين بحديدة في وسطهما، ويكونان مع الأصياقلة والأبارين، مما يجعل المواد الموجودة فيها تكون ملتزمة بشدة. وكيف يمكن استخدام مصطلح "لزام" في سياقات متنوعة.

أما التلازم اصطلاحاً فليس هناك مصطلح محدد يطلق على ظاهرة التلازم اللفظي، فهناك مصطلحات متعددة مترادفة للدلالة عليها ، منها : الاقتران اللفظي أو الدلالي، والرصف، والنظم، والتعلق، والتضام، والتوارد، والمصاحبة اللغوية وغيرها من المصطلحات في كتب النحو والبلاغة والدلالة.

في علم اللغة وعلم النحو، لا يوجد مصطلح محدد واحد يُطلق على ظاهرة التلازم اللفظي. هناك مجموعة من المصطلحات المترادفة التي تُستخدم للإشارة إلى هذه الظاهرة. من بين هذه المصطلحات:

1. **الاقتران اللفظي أو الدلالي:** يعكس فكرة ترابط الكلمات أو العبارات بشكل طبيعي في اللغة.
2. **الرصف:** يشير إلى وضع الكلمات بجانب بعضها البعض بشكل منطقي ودلالي.
3. **النظم:** يشير إلى الترتيب المنظم للكلمات والعبارات في النص.
4. **التعلق:** يظهر كمفهوم لربط العناصر اللغوية في النص.
5. **التضام:** يعكس فكرة الترابط والتلازم بين العناصر اللغوية.

6. **التوارد:** يشير إلى تواجد العناصر معًا بشكل مترابط ومتكامل.

7. **المصاحبة اللغوية:** يعكس فكرة ترافق الكلمات ببعضها البعض بناءً على اللغويات.

هذه المصطلحات تعبر عن الجوانب المختلفة لظاهرة التلازم اللفظي، وتظهر العديد منها في كتب النحو والبلاغة وعلم اللغة للإشارة إلى العلاقات والترابط بين العناصر اللغوية.

إن اختيار الموضوع الذي يربط بين علم النحو وعلم المعاني يعكس رغبة في فهم العلاقة الوثيقة بين الهياكل اللغوية والمعاني في اللغة العربية. إليك بعض الأسباب المحتملة لاختيار هذا الموضوع:

1. **تكامل الدراسة:** يسعى الباحثون إلى فهم كيف يمكن لعلم النحو وعلم المعاني التفاعل مع بعضهما البعض. دراسة التراكيب النحوية تعطي فهمًا لكيفية تكوين الجمل والعبارات، في حين يركز علم المعاني على فهم مغزى هذه الجمل والعبارات. الربط بينهما يمكن أن يساعد في إلقاء الضوء على كيفية تأثير الهياكل اللغوية على المعاني.

2. **تحليل التراكيب:** دراسة التراكيب النحوية تشمل تحليل العناصر اللغوية وترتيبها، وهذا يعزز فهم البنية اللغوية وكيفية تأثيرها على المعنى. يمكن أن يتيح ذلك للباحث إلقاء الضوء على العلاقة بين التراكيب والمعاني.

3. **تسليط الضوء على الخصائص التركيبية:** يعكس الاهتمام بالخصائص التركيبية للغة العربية استعراضًا للطرق التي يتم من خلالها بناء الجمل وتكوين العبارات. يُظهر البحث في هذا المجال كيف يمكن للقرائن اللغوية أن توجه وتحدد المعاني في سياقات مختلفة.

بهذا النهج، يمكن للباحث أن يسلط الضوء على التكامل بين الهياكل اللغوية والمعاني في اللغة العربية، مما يسهم في توسيع الفهم لدى القراء والباحثين في هذا المجال.

في السياق النحوي، يظهر أن مصطلح "الفصل" يكون واضحًا ومفهومًا دون الحاجة إلى تعريف محدد، حيث يستخدم بشكل روتيني في الكتب النحوية ولا يخلو باب نحوي من ذكره. إذا كان مفهومه واضحًا ومفهومًا من قبل العلماء، فقد يكون التركيز على توضيح كيفية تطبيقه والتنوع في استخدامه في سياق اللغة.

من الناحية العملية، يمكن للدراسات أو الأبحاث النحوية التركيز على الأمثلة اللغوية التي تظهر استخدام "الفصل" في سياقات مختلفة. يمكن للباحث أن يقدم تحليلًا لكيف يتم تنظيم الجمل أو العبارات باستخدام هذا المصطلح ومدى تأثيره على المعنى.

علاوة على ذلك، يمكن أيضًا استكشاف أنماط معينة من التفاعلات اللفظية التي يمكن أن تكون محل فصل وكيفية تأثيرها على التراكيب اللغوية. بالتركيز على التطبيقات العملية، يمكن للباحث أن يساهم في توسيع فهمنا لكيفية استخدام وتطبيق مصطلح "الفصل" في النحو العربي.

توضيح أبو المكارم حول مفهوم "الفصل" يضيف إلى الفهم السابق، حيث يتناول الفصل كفاصل يُستخدم في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزئين من الجملة أو أجزائها المتلازمة. يُشترط في هذا النوع من الفصل أن يكون ذا اتصال بأحد جزئي الجملة عملا، بمعنى أنه يفصل بين الأجزاء المتلازمة بشكل محدد دون أن يكون متصلاً بأحد الجزئين على الواقع.

من المهم أيضًا أن يكون الفاصل مفردًا وليس جملة، حيث يُفصل بين المتلازمين بصفة مستقلة. ويُشير أبو المكارم إلى أن الجملة تدخل في باب الاعتراض الذي يعد في حقيقته فصلاً، وبالتالي يُفضل أن يكون الفاصل مفصلًا بشكل مستقل. ويشير أيضًا إلى أن الفاصل قد يكون شبه جملة، مثل الجار والمجرور، وهذا النوع من الفواصل يُعتبر من الفواصل الحرة التي يجوز أن تفصل بين معظم الأزواج النحوية، مما يعزز فكرة أن الفصل هو وجود فاصل يُفصل بين الأزواج المتلازمة بشكل عام.

الفصل يُنقسم إلى نوعين رئيسيين وفقًا للمعاني والسياقات اللغوية، حيث يظهر الفصل بالمعنى النحوي والفصل بالمعنى البلاغي.

1. **الفصل بالمعنى النحوي:**

يرتبط هذا النوع من الفصل بالتركيب النحوي للجملة. ويكون الفاصل هنا عبارة عن فاصل يفصل بين جزئين من الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية. ويتطلب أن يكون الفاصل غير متصل بأحد الجزئين بشكل عملي، ولكنه يفصل بينهما بشكل واضح من الناحية النحوية.

2. **الفصل بالمعنى البلاغي:**

يُرتبط هذا النوع من الفصل بالبلاغة والتعبير. هنا، يتم توجيه الاهتمام إلى العلاقات البلاغية بين الجمل المترادفة، حيث يُستخدم الفصل للدلالة على ترك عطف بعض الجمل على بعض بحروفه. ويمكن أن يحدث هذا بتربيط الجمل المترادفة بـ "واو" لتحقيق الوصل، أو بترك الواو لتحقيق الفصل.

يُظهر هذا التفريق بين الفصل بالمعنى النحوي والفصل بالمعنى البلاغي كيف يمكن أن يكون مفهوم "الفصل" مختلفًا اعتمادًا على السياق اللغوي والتركيب الجملي.

إن المراجع التي ذكرتها في هذا البحث تشير إلى أن موضوع الفصل لم يكن محل دراسة مستقلة في علم النحو لدى النحاة التقليديين، ولكن تم التطرق إليه ضمن سياقات محددة أثناء مناقشة الأحكام النحوية في الكتب النحوية. يبدو أن النحاة لم يقدموا كتبًا مستقلة تتناول الفصل بمفرده، بل تطرقوا إليه في سياق تناول الأحكام النحوية العامة.

من المثال الذي قدمته لابن جني "الفروق والفصول"، يبدو أنه قد اهتم ببعض الجوانب التي يمكن أن تتضمن الفصل، مثل الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل الأجنبي. كما يظهر من النقاش الذي قدمه سيبويه حول الفصل بين "كم" في الخبر، حيث يعتبره قبيحًا على الرغم من جواز الفصل، ويشدد على أهمية الاتصال القوي بين "كم" ومجرورها.

إذا كان الفصل قد تمت مناقشته بشكل أقل تفصيلًا في النحو التقليدي، يظل هذا الموضوع مفتوحًا للدراسات المستقبلية التي قد تستكشفه بشكل أعمق وتقدم تحليلًا أكثر تفصيلاً لأبعاده ومظاهره.

يظهر أن ابن هشام الأنصاري قد أجاز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والمجرور، ومنع غيرهما. قام بتحديد الظروف التي يجوز فيها الفصل والتي يمتنع فيها، مشيرًا إلى عدم تصرف الفعلين مع غيرهما. فعلى سبيل المثال، لم يجاز ابن هشام الفصل في جملة مثل "ما زيدا أحسن" أو "بزيد أحسن"، حيث يرى أن تصرف الفعلين في هذه الحالة يمنع الفصل بين معمولهما. ومن ناحية أخرى، يُجيز الفصل بظروف أو مجرورات تكون متعلقة بالفعل، مثل في جملة "ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب"، حيث يُفصل بين الفعل ومعموله باستخدام الظرف والمجرور.

يظهر من هذا النص أن الفصل يُنظر إليه باعتباره قضية قد تعتمد على تصرفات معينة للفعلين والسياق اللغوي. وعلى الرغم من عدم وجود أبواب محددة في النحو التقليدي تتناول الفصل، إلا أن آراء النحاة تُظهر الجدل حول متى يكون الفصل مقبولًا ومتى يمنع.

النقطة المهمة التي أقرها النحاة حول إجازة الفصل أو منعه تتعلق بنوع المتلازمين. يُعتبر نوع المتلازمين هو الأساس الذي يؤثر في قرار النحاة بالفصل أو منعه، وذلك بناءً على قوة الترابط بين المتلازمين.

أولا: نوع المتلازمين:

– **المسند والمسند إليه:** النحاة يجازون الفصل بين المتلازمين من نوع المسند والمسند إليه، حيث يكون الترابط بينهما ترابط اقتضاء أكثر من ترابط مجاورة أو اقتران. يكون الفصل سائغًا بين هذا الزوج.

– **المضاف والمضاف إليه:** بينما في حالة المضاف والمضاف إليه، يشكل الزوجان تركيب إضافة، وتكون قوة الترابط بينهما أقل. يرتبط هذا التركيب كوحدة واحدة ببؤرة الجملة، وبالتالي يصعب الفصل بينهما.

يُظهر ما ذكره ابن جني حول الجملة أن كلما ازداد الاتصال بين الجزئين ازداد قوة الترابط، وبالتالي قبح الفصل بينهما. يعكس هذا التفكير الاهتمام بالسياق اللغوي والترابط الواضح بين المتلازمين كعنصر رئيسي يُؤثر في إمكانية الفصل بينهما.

فهذه النقاط تسلط الضوء على أهمية مراعاة نوع المتلازمين وترابطهما عند دراسة إمكانية الفصل بينهما في سياق النحو.

ثانياً: نوع الفاصل :

نوع الفاصل الذي يفصل بين المتلازمين يُعد عاملًا مهمًا في تحديد إمكانية الفصل بينهما. النحاة يعتبرون ثلاثة أنواع رئيسية من الفواصل في هذا السياق:

1. **الفاصل الأجنبي:**

– يعني أن الفاصل هو شيء منفصل عن المتلازمين، ولا يرتبط بأحدهما بسبب.

- مثال: "رأيت الولد، زيداً فرحاً." هنا، الواو هي الفاصل الأجنبي.

2. **الفاصل غير الأجنبي:**

- يعني أن الفاصل يرتبط بأحد المتلازمين، ولكن ليس بسبب.

- مثال: "رأيت الولد، زيداً فرحاً." هنا، "زيداً" يفصل بين المتلازمين ولكن ليس بسبب.

3. **الفاصل الذي يتوسع فيه الكلام:**

- يشمل الظروف والجار والمجرور وغيرها، ويكون هذا النوع من الفواصل متصلًا بأحد المتلازمين وله تأثير في العلاقة بينهما.

- مثال: "رأيت الولد الفرحاً." هنا، "الفرحاً" هو الفاصل الذي يتوسع فيه الكلام.

إذاً، تحديد نوع الفاصل يُسهم في فهم قوة الترابط بين المتلازمين وما إذا كان الفصل بينهما مسموحًا أم لا. تظهر هذه النقاط أهمية الاهتمام بالسياق اللغوي والتحليل الدقيق للعناصر النحوية والبنية الجملية.

يتناول النحاة الفاصل الأجنبي بعناية خاصة، وهو الفاصل الذي يكون منفصلاً عن المتلازمين، وذلك في حالة عدم قدرة هذا الفاصل على أن يؤدي دورًا في العمل أو الحالة التي يفصل بينها. تظهر اهتماماتهم بالفصل الأجنبي في مثالين:

1. **الفعل الذي لا يجوز أن يفرق بينه وبين ما عمل فيه:**

- يُستخدم هذا المبدأ لتحديد حدود الفصل بين المتلازمين.

- مثال: "كانت زيدا الحمى تأخذه." في هذا المثال، يُعتبر "زيداً" فاصلًا أجنبيًا لأنه لا يؤدي دورًا في الحمى أو في العمل الذي يتحدث عنه الفعل "تأخذ".

2. **العامل في المفعول به:**

– يُظهر النحاة تفاصيل حول العامل في المفعول به، حيث يُعتبر الفعل هو العامل في المفعول به.

– مثال: "زيد راغب نفسه فيك." هنا، "راغب" هو الفعل والعامل في "نفسه" هو المفعول به. يُسمح بوجود "نفسه" كفاصل بين الفعل والفاعل.

من الجدير بالذكر أن الاختلاف في عامل المفعول به بين البصريين والكوفيين قد أثر في رؤيتهم للفصل بين المتلازمين، حيث عد الكوفيون العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل جميعًا، بينما عد البصريون الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول به.

في النهاية، يعكس هذا الاهتمام بالفصل الأجنبي التحليل الدقيق الذي قام به النحاة لفهم تفاصيل البنية الجملية وكيفية ترابط المتلازمين في سياق اللغة العربية.

في المثال الذي قدمته "أنجب أيام والده به إذ نجلاه"، يظهر أن الفاصل الذي يفصل بين المضاف والمضاف إليه هو "بـ (والده)"، ويُعد هذا الفاصل غير معمول به، وبالتالي، يُعتبر غير أجنبي. ويشير ابن هشام إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في هذه الحالة بمفعول المضاف، حيث يكون المفعول هو "والده" الذي يأتي في المضاف إليه، وهو جزء من المضاف. هذا يظهر أن الفاصل الذي يأتي في هذه الحالة لا يعد أجنبيًا ويمكن الفصل بين المتلازمين.

تُظهر هذه النقاط أهمية تحديد نوعية الفاصل والنظر في السياق والعلاقة بين المتلازمين لتحديد ما إذا كان الفصل ممكنًا أم لا، وهو أمر يعكس دقة واهتمام النحاة بتحليل بنية الجملة والتفاصيل اللغوية.

بناءً على البحث السابق يمكن أن تكون النتائج التالية:

1. **القدرة على الفصل:** يتبين أن الفصل بين بعض الكلمات في الجملة ممكن ومقبول في بعض الحالات، وذلك بوساطة ظروف أو مجرورات متعلقة بالفعل.

2. **تحديد الفواصل المسموح بها:** يمكن تحديد بعض القواعد والظروف التي يجوز فيها الفصل بين المتلازمين في الجملة، مثل الاعتماد على الظروف أو المجرورات.

3. **التفريق بين الفصل النحوي والفصل البلاغي:** يظهر أهمية فصل الكلمات في الجملة من الناحية النحوية، ولكن يجب التفريق بين الفصل النحوي والفصل البلاغي، حيث يكون الأول مقبولاً في بعض الحالات بينما يكون الثاني أقل تقبلًا.
4. **الحاجة إلى مزيد من الدراسة:** يمكن أن يشير البحث إلى الحاجة إلى دراسات إضافية وأبحاث تعمق في مفهوم الفصل في اللغة العربية وتحديد نطاقاته وحدوده بشكل أوضح.
5. **توجيهات لتدريس اللغة:** يمكن استخدام هذه النتائج كأساس لتوجيهات تعليمية حول استخدام الفصل في الجملة، سواء في المدارس أو دور اللغة.

المراجع

1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم أنيس وآخرون(1972). المعجم الوسيط. ط1، القاهرة،.
3. ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق.أ/ محمد محيي الدين عبد الحميد(1980). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: دار الندوة الجديدة، لبنان، ط6.
4. ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين.(1232). لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.
5. ابن هشام الأنصاري(1988). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
6. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر"تحقيق: عبد السلام هارون. (1988).الكتاب كتاب سيبويه. ط3. مكتبة الخانجي، القاهرة.
7. أبو منصور محمد بن أحمد ، تحقيق. رياض زكي قاسم(2001). معجم تهذيب اللغة: ط1، دار المعارف، بيروت.
8. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (1996). المخصص. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط 1.
9. أبو الفتح عثمان بن جني.(1952). الخصائص. ط. دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
10. أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق. عبد الحسين الفتلي(1987). الأصول في النحو. مطبعة الرسالة. بيروت. ط2.

11. أحمد رضا بن إبراهيم بن حسين بن يوسف بن محمد رضا العاملي، (1958). معجم متن اللغة. دار مكتبة الحياة، بيروت.
12. أمل توفيق حامد(2017). من عوارض التركيب الفصل النحوي في كتاب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي المصري. دراسة نحوية. مجلة كلية الآداب. جامعة بني سويف. ع 43، يونيو.
13. أيوب بن موسى الحسيني، أبو البقاء الحنفي. تحقيق: عدنان درويش.(1094هـ). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية "، ط2، بيروت.
14. تمام حسان(2009). البيان في روائع القرآن. عالم الكتب، ط3.
15. جلال الدين السيوطى، راجعه وقدم له. فايز ترحيني(1984). الأشباه والنظائر في النحو. دار الكتاب العربي، ط1.
16. جودة مبروك(2011). ظاهرة التلازم التركيبي: دراسة في منهجية التفكير النحوي. مجلة التجديد. مجلد 15. ع 30
17. الخليل بن أحمد الفراهيدي (2002). مجلة العين. دار الكتب العلمية بيروت . مجلد 82 . ع 4.
18. الدار قطني " علي بن عمر "، وبذيله التعليق على الدار قطني، تأليف: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي(1986). سنن الدارقطني. ط4، عالم الكتب، بيروت.
19. ساهر حمد مسلم.(2013). صور الفصل الجائز بين المتلازمات النحوية بالتقديم والتأخير المسند والمسند اليه وما اصلهما كذلك انموذجا. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية. مجلد 13- ع 2.
20. سعد فاضل عباس (2022). العناصر النحوية المتلازمة في لغة القرآن الكريم: أثر رتبتها والفصل بينها على الدرس النحوي السور المدنية أمثلة. رسالة ماجستير. جامعة كربلاء. كلية العلوم الإسلامية. قسم اللغة العربية.
21. السيد أحمد، تحقيق: حسن حمد(1379هـ). جواهر البلاغة: دار الجيل، بيروت ط10.
22. عبد الرحمن السيوطي جلال الدين ،تحقيق:أحمد شمس الدين(2010). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
23. عبد العزيز موسى(2006). الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. مجلد 33 . ع 1.

24. عبد العزيز موسى(2006). بحث نشر في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، العدد الأول.

25. علي أبو المكارم(1994). التفكير النحوي. مطابع دار القلم، بيروت. 7.الجملة العربية: فاضل الس امر ائي، منشورات المجمع العلمي.

26. علي بن محمد بن علي أبو حسن الحنفي الجرجاني(816هـ). كتاب التعريفات. ط1، دار الفكر العربي، بيروت.

27. كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (577هـ) . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: دار الجيل،د.ت.

28. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي" (817هـ). القاموس المحيط. دار الجيل، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبان،د.ت.

29. محمد عطا أحمد (2009). الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة ، رسالة دكتوراه ، عماده الدراسات العليا ، جامعة مؤتة

30. نور الدين الهيثمي، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا(2001). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت،ط 1.